جعل كل واحد منها علة لصاحبه وهذا من ظريف امر هذه اللغة وشدة تداخلها وتزاحم
الالفاظ والاغراض على جهاتها فهذا وان كان شنيع الظاهر من حيث ان الشئ لا يكون علة
لنفسه فان يكون علة علته ابعد فالعذر فيه ان الفروع اذا تمكنت وقويت ساغ حمل الاصول
عليها وذلك لارادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم **باب** في الرد على من اعتقد
فساد علل النحويين لضعف نفسه عن احكام العلة والذى اورطهم في ذلك جهلهم وعدم
الفهم لمقاصدهم فيقولون قال النحويون الفاعل رفع والمفعول نصب وزاهم يقولون ضُرِبَ
زيدٌ وان زيدًا قام فينصبون الفاعل ويرفعون المفعول وكذلك عجبت من قيام زيدٍ فتجره
وان كان فاعلا وكذلك قوله تعالى ومن حيث خرجت فرفع حيث بعد حرف المحض و
كذلك لله الامر من قبلُ ومن بعدُ مع كثير من هذا النحو لاسيما اذا كان السائل عنه
من يلزم الصبر عليه ولو بدأ الامر باحكام الاصل لسقط عنه هذا الرؤس فلو عرف ان
الفاعل عندنا ليس كل من كان فاعلا في المعنى وانما هو كل اسم اسندت وسنت اليه
فعلا مقدمًا عليه وان الواجب وغير الواجب في ذلك سواء لسقط صداعه وكذلك
المفعول انما نصب اذا اسند الفعل الى الفاعل فجاء هو فضلة وكذلك حيث وقبل
وبعد ليست اعرابًا وانما هي بناء وانما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في
المشكل الغامض وكذلك ما يحكى عن الجاحظ انه انكر قول النحويين ان افعل الذى
مؤنثه فعلى لا يجتمع فيه الالف واللام ومن بل يتعاقبان عليه لقول الشاعر وهو الاعشى

ولست بالاكثر منهم حصًى ∴ وانما العزة للكاثر ∴

ويرحم الله اباعثمان لو علم ان من هذه ليست التى تعاقب الالف واللام في افعل لصدف
عن هذا وانما هي كالتى في قولنا انت من الناس حرّ وهذا من الخيل كريم كانه قال
لست من بينهم بالاكثر حصًى ولست فيهم بالاكثر حصى **باب** في الاعتلال لهم
بافعالهم وانما يحسن ذلك اذا كان الاول المردود اليه الثاني جاريًا على علة صحيحة مثل
ان يقول قائل اذا كانوا قد حذفوا الفعل في مواضع لوظهر فيها لما افسد معنى كان ترك
اظهاره في الموضع الذى لوظهر فيه لافسد المعنى كمثال الاول الذى في الدار زيد لو
ظهر الاستقرار لما احال معنى ومثال الثاني النداء لوظهر فيه الفعل لعاد خبرًا يحتمل
الصدق والكذب ومن هذا الباب ان يقول القائل اسم الفاعل مع قوة تحمله للضمير

متى جرى

متى جرى على غير من هو له لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل فما ظنك بالصفة المشبهة به نحو قولك
اخواك زيد حسن في عينه هما فما ظنك ايضا بالصفة المشبهة بهذه الصفة نحو قولك
اخوك جاريتك اكرم عندها من عمرو هو ومن قال مررت برجل ابى عشرة ابوه قال اخواك
جاريتها ابو عشرة عندها هما فاظهرت الضمير وكان ذلك احسن من رفعه الظاهر لان
هذا الضمير وان كان منفصلا ومشبها للظاهر بانفصاله فانه على كل حال ضمير ولم تثن
ابو عشرة لانه قد رفع ضميرًا منفصلا مشابهًا للظاهر فجرى مجرى قولك مررت برجل ابى عشرة
ابواه فلما رفع الظاهر وما جرى مجراه قوى شبهه بالفعل فوحد ومن قال مررت برجلين
قائمين ابواه فاجراه مجرى قاما اخواه فانه يقول مررت برجل ابوى عشرة ابواه وامثال
هذا كثير **باب** في الاحتجاج بقول المخالف وذلك مثل ان يتبع من اصحابنا تابع
فيخالف اصله مذهبه فاذا سمع خصمه به اجلب عليه وقال هذا لا يقوله احد من الفريقين
فيخرجه بحرج التقبيح والتشنيع عليه ولا يوجب ذلك انقطاع الخصم اذ للانسان ان يرجل
من المذاهب ما يدعوا اليه القياس عالم يلو بنص او يتهك حرمة شرع **باب**
القول على اجماع اهل العربية متى يكون حجة وانما يكون حجة اذا اعطى خصمك يده
ان لا يخالف المنصوص او المقيس على المنصوص لانه لم يرد من يطاع امره في قرآن ولا
سنة انهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من قوله امتى لا تجتمع على ضلالة وانما هو علم متتبع من استقراء هذه اللغة فكل من وقف
له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليقًا بقبيله وابا عمرو فكره الا انه لا ينبغي ان يتسامح
في الاقدام على مخالفة التى قد طال بحثها وتقدم نظرها مع ما لا يشك فيه من ان الله
تعالى قد هداها لهذا العلم واراهم وجه الحكمة فيه وجعله بركاتهم وعلى ايدى طاعاتهم
خادمًا لكتابه المنزل وكلام نبيه المرسل وعونا على فهمها اللهم الا ان يمن النظر ويتقفيه
ولا يخلد الى سانح خاطره ولا الى اول نزوة من نزوات تفكره فانه حتى هذا على هذا المثال وبأشر
بانعام تصفحه احنا الحال امضى الرأى فيما يريه الله تعالى غير مسارّ به ولا غاض من
السلف رحمهم الله تعالى في شئ منه فانه متى فعل ذلك سُدّد رأيه وشُيّع بالتوفيق
خاطره وقد قال ابو عثمان المازنى ما على الناس شئ اضرّ من قولهم ما ترك الأول
للآخر شيئًا وقال ابو عثمان المازنى واذا قال العالم قولا متقدمًا فللمتعلم الأقتداء به

Copyright © King Saud University
1955
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)
1